الأمم المتحدة
A/RES/62/198

Distr.: General
22 February 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/420*)]

٦٢/١٩٨ – تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٣٢٧ (د – ٢٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ٣٢/١٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٤/١١٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٥٦/٢٠٥ و ٥٦/٢٠٦ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٧٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٢٦ و ٥٨/٢٢٧ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٣٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٠٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تحيط علما بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٨ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٦٢ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وبمقررات المجلس ٢٠٠٤/٣٠٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥/٢٩٨ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦/٢٤٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٢٤٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧،

وإذ تشير إلى الهدف الوارد في إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] المتمثل في تحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، والهدف الوارد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

للتنفيذ")[٢] المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يتعذر عليهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير أيضا إلى جدول أعمال الموئل[٣]، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة[٤]، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]، التي تهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، مع الاعتراف بالحاجة الماسة إلى توفير مزيد من الموارد من أجل إيجاد السكن الميسور من حيث التكلفة والهياكل الأساسية المتصلة بالإسكان وإيلاء أولوية لمنع نشوء أحياء فقيرة وللارتقاء بحالتها، وأن تشجع على تقديم الدعم إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق الارتقاء بالأحياء الفقيرة التابع لها،

وإذ تدرك أهمية البعد الحضري للقضاء على الفقر والحاجة إلى دمج مسألتي المياه والصرف الصحي وغيرهما من المسائل في إطار شامل للتحضر المستدام،

وإذ تدرك أيضا أهمية سياسات اللامركزية لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، بما يتماشى مع جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعترف بأهمية النتائج الأساسية التي تم التوصل إليها بشأن نطاق ووتيرة انتشار الفقر والحرمان في المدن، الواردة في التقرير المعنون حالة المدن في العالم ٢٠٠٦-٢٠٠٧: الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة الحضرية — ٣٠ سنة من تشكيل جدول أعمال

---

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/٢٥، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

الموئل[٧]، والتقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٧: تعزيز السلامة والأمن في المدن[٨]،

وإذ تسلم بما لتدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، من تأثير ضار بالمستوطنات البشرية،

وإذ تدرك الفرصة الفريدة التي تتيحها مبادرة مدن بلا أحياء فقيرة المشار إليها في إعلان الألفية لتحقيق وفورات الحجم وتوليد آثار مضاعفة مهمة تساعد على بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا،

وإذ ترحب بالعرض التي تقدمت به حكومة الصين ومدينة نانجنغ لاستضافة الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

وإذ تسلم بأنه من الضروري أن يزيد موئل الأمم المتحدة تركيزه على جميع المجالات الواقعة ضمن نطاق ولايته،

وإذ تسلم أيضا باستمرار الحاجة إلى زيادة المساهمات المالية التي يمكن التنبؤ بها لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من أجل كفالة التنفيذ العالمي، في الوقت المناسب وبصورة فعالة وملموسة، لجدول أعمال الموئل والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وإعلان جوهانسبرغ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

وإذ تعترف بالجهود المتواصلة لموئل الأمم المتحدة من أجل زيادة استدامة التعمير والانتعاش بعد وقوع الكوارث وبعد انتهاء الصراعات من خلال مشاركته في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية،

وإذ تلاحظ الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لتعزيز تعاونه مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المحلية، بما يكفل حصول أنشطته في مجال إسداء المشورة بخصوص السياسة العامة وفي مجال بناء القدرات على التمويل الاستثماري اللازم لتحسين نوعية المياه والصرف الصحي كمدخل إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.III.Q.3.

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.111.Q.1.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل[٩]، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[١٠]؛

٢ - **تشجع** الحكومات على النظر في اتباع نهج معزز لتنفيذ مبادرة مدن بلا أحياء فقيرة المشار إليها في إعلان الأمم المتحدة للألفية[١]، عن طريق الارتقاء بالأحياء الفقيرة الحالية ووضع سياسات وبرامج، وفقا للظروف الوطنية، لمنع نمو أحياء فقيرة في المستقبل، وتدعو، في هذا الصدد، الجهات المانحة الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى دعم جهود البلدان النامية بجملة أمور، منها زيادة المساعدة المالية الطوعية؛

٣ - **تقر** بأن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن التنفيذ السليم والفعال لجدول أعمال الموئل[٣] والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة[٤] وإعلان الألفية، وتؤكد ضرورة قيام المجتمع الدولي بتنفيذ التزاماته بالكامل لدعم حكومات البلدان النامية فيما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات شاملة للتنمية الحضرية والتخفيف من وطأة الفقر في المدن، من خلال توفير الموارد اللازمة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها على نحو متبادل، وتهيئة بيئة دولية تمكينية؛

٤ - **ترحب** بالرؤية والتركيز المواضيعي الواضح والتشديد على التفوق الإداري للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣[١١]، وتشجع الجهود المتواصلة من أجل تنفيذها بفعالية، بما في ذلك بوسائل منها تحسين العمليات الداخلية والإدارة البرنامجية لموئل الأمم المتحدة؛

٥ - **ترحب أيضا** بالجهود المتواصلة التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لوضع هيكل للميزانية يقوم على تحقيق النتائج ويكون أقل تجزؤا من أجل ضمان أقصى قدر من الكفاءة والمساءلة والشفافية في تنفيذ البرامج، بغض النظر عن مصدر التمويل؛

٦ - **تحيط علما** بقرار مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة تمكين الموئل من الاضطلاع بمرحلة مدتها أربع سنوات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ من العمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد وغيرها من الترتيبات التمويلية المبتكرة، على النحو

---

(٩) E/2007/58.

(١٠) A/62/219.

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨ (A/62/8)، المرفق الأول - باء، القرار ٢١/٢.

المحدد في قرار مجلس الإدارة ١٠/٢١[١٢]، مع مراعاة أحكام المرفق الخاص لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية الذي أصدره الأمين العام كتذييل للنظامين الأساسي والإداري الماليين للأمم المتحدة[١٣]، آخذا في الاعتبار العناصر ذات الصلة من الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية؛

٧ - **تلاحظ** موافقة مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة على المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتقوية السلطات المحلية[١٤]، وتطلب إلى موئل الأمم المتحدة أن يساعد الحكومات المهتمة بالأمر في تطويع المبادئ التوجيهية لسياقاتها الوطنية، عند الاقتضاء، وفي تطوير المزيد من الأدوات والمؤشرات، في إطار دعمه لتطبيق المبادئ التوجيهية، واضعا في اعتباره أن هذه المبادئ التوجيهية لا تشكل مخططا موحدا أو صارما ينطبق على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٨ - **تشجع** هيئات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية على إدراج المبادئ التوجيهية المتعلقة بتوفير سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع[١٥] في سياساتها وبرامجها الإنمائية، في سياق المستوطنات البشرية، وتطلب إلى موئل الأمم المتحدة أن يساعد الحكومات المهتمة بالأمر في تطويع هذه المبادئ التوجيهية وأي مبادئ توجيهية يعتمدها مجلس الإدارة لسياقاتها الوطنية، عند الاقتضاء؛

٩ - **تشجع** الحكومات على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام كمساهمة مهمة منها في التخفيف من أسباب تغير المناخ والتكيف مع آثار تغير المناخ والحد من المخاطر وأوجه الضعف في عالم آخذ في التحضر بسرعة، بما في ذلك المستوطنات البشرية الموجودة في النظم الإيكولوجية الهشة، وتدعو الجهات المانحة الدولية إلى دعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

١٠ - **تدعو** إلى مواصلة تقديم الدعم المالي إلى موئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات، وتدعو الحكومات التي بإمكانها تقديم تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به وتبرعات إضافية غير مخصصة لدعم تنفيذ البرامج، إلى القيام بذلك؛

---

(١٢) المرجع نفسه، المرفق الأول - باء.

(١٣) ST/SGB/2006/8.

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨ (A/62/8)، المرفق الأول - باء، القرار ٣/٢١.

(١٥) المرجع نفسه، القرار ٤/٢١.

١١ - **تدعو** الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية إلى الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي، ومرفق الارتقاء بالأحياء الفقيرة، والصناديق الاستئمانية للتعاون التقني لتمكين موئل الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية على حشد الاستثمارات العامة ورؤوس الأموال الخاصة، من أجل الارتقاء بالأحياء الفقيرة وتوفير مرافق الإيواء والخدمات الأساسية؛

١٢ - **تدعو أيضا** الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية إلى دعم الصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة من الموارد قيد الاستعراض لتعزيز فعاليته في دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية في بلوغ أهداف القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير المياه والصرف الصحي، والارتقاء بالأحياء الفقيرة، الواردة في إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٢] ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]؛

١٤ - **تشدد** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات اللازمة لموئل الأمم المتحدة وسائر الأجهزة والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة في نيروبي على نحو فعال؛

١٥ - **تقر** بمساهمات المبادرات الاستشارية الإقليمية، بما في ذلك تنظيم مؤتمرات وزارية في مجال المستوطنات البشرية، من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم هذه الجهود وتنفيذ نتائج تلك المبادرات؛

١٦ - **تهيب** بموئل الأمم المتحدة أن يعزز الجهود الرامية إلى تنسيق وتنفيذ ما يضطلع به من أنشطة في مجالي وضع المعايير والتنفيذ من خلال الإطار المعياري والتنفيذي المعزز الموضح في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، مما يعزز أنشطته المعيارية، وتدعو جميع البلدان التي بإمكانها دعم أنشطة موئل الأمم المتحدة، في هذا الصدد، إلى القيام بذلك؛

١٧ - **تطلب** إلى موئل الأمم المتحدة أن يشجع، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، على التخفيف من وطأة الفقر في المدن ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك، وأن يوائم أنشطته في مجال إسداء المشورة المتعلقة بالسياسة العامة

وفي مجال بناء القدرات التي يضطلع بها مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وسائر المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية وغير ذلك من الشركاء المعنيين، مع السياسات والممارسات والمشاريع التجريبية المبتكرة التي يجري اختبارها ميدانيا، بغية حشد الموارد لزيادة المعروض من الائتمانات المعقولة التكلفة للارتقاء بالأحياء الفقيرة وغير ذلك من أوجه تنمية المستوطنات البشرية لصالح الفقراء في البلدان النامية؛

١٨ - **تطلب أيضا** إلى موئل الأمم المتحدة أن يشجع التعاون بين جميع الشركاء في جدول أعمال الموئل على الاضطلاع بالأعمال المتعلقة بتحليل السياسات، بما في ذلك إعداد تقاريره الرئيسية وأنشطة الرصد الخاصة به، وأن يحدد فرص تعزيز برامج العمل المشتركة المتعلقة ببناء القدرات اللازمة للتخفيف من وطأة الفقر في المدن، بما في ذلك ما يتعلق منها بـ ''تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلي''؛

١٩ - **تكرر دعوتها** جميع الحكومات إلى المشاركة بنشاط في الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، وتدعو البلدان المانحة إلى دعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية في المنتدى، ولا سيما أقل البلدان نموا ، بمن فيهم النساء والشباب؛

٢٠ - **تطلب** إلى موئل الأمم المتحدة القيام، عن طريق مشاركته في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومن خلال اتصالاته بوكالات الأمم المتحدة المعنية وبالشركاء ذوي الصلة في الميدان، بتشجيع الخبراء في مجال المستوطنات البشرية على المشاركة المبكرة في تقييم ووضع برامج الوقاية والتأهيل والتعمير الرامية إلى دعم جهود البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة؛

٢١ - **تطلب أيضا** إلى موئل الأمم المتحدة أن يواصل، في نطاق ولايته، العمل عن كثب مع الوكالات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وتكرر بقوة دعوتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى النظر في ضم موئل الأمم المتحدة إلى عضويتها، إقرارا منها بأهمية دور موئل الأمم المتحدة وإسهامه في دعم الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة من أجل وضع برامج الوقاية والتأهيل والتعمير للانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛

٢٢ - **تشجع** الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز أو إنشاء لجان وطنية عريضة القاعدة معنية بالموئل بغية إدراج التحضر المستدام والتخفيف من وطأة الفقر في المدن ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٢٣ - **تشجع** المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يدرج في مناقشاته الرفيعة المستوى المسائل المتعلقة بالتحضر المستدام والتخفيف من وطأة الفقر في المدن والارتقاء

بالأحياء الفقيرة، بما في ذلك توفير سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، ومواصلة تعميم حصول الفقراء على المياه والصرف الصحي، باعتبار ذلك مساهمة أساسية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند المعنون ''تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)''.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧